دائــرة المحاسبــات

تقرير حول الرقابة المالية على بلدية دار شعبان الفهري
لسنة 2015
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية دار شعبان الفهري بمقتضى الأمر المؤرخ في 9 جانفي1957. وتبلغ مساحة المنطقة البلدية 3500 هكتارا. وحسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 يبلغ عدد سكانها 42.140 نسمة وعدد المساكن بها 13.737 مسكنا.

وتولت دائرة المحاسبات في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2015 والتحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة ومصداقيّة البيانات المسجّلة به ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان[1] الموجه إلى البلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

ويبيّن الجدول الموالي أهم البيانات عن الوضعية المالية للبلدية لسنة 2015:

بالدينار

البيان	الموارد	النفقات	الفواضل	اعتمادات غير مستعملة	بقايا الاستخلاص
العنوان الأول	4.161.486,146	2.972.550,516	1.188.935,63	416.232,484	2.338.086,828
العنوان الثاني	1.375.899,227	696.390,901	679.508,326	1.590.531,099	-
المجموع	**5.537.385,373**	**3.668.941,417**	**1.868.443,956**	**2.006.763,583**	**2.338.086,828**
العمليات خارج الميزانيّة	4.088.730,538	1.702.506,435	2.386.224,103	-	-

المصدر: الحساب المالي لسنة 2015

وتتمثل الموارد البشرية المتوفرة لدى البلدية في 138 عونا من بينهم 106 عاملا. وبلغت نسبة الشغور لمجموع الأعوان 60%. وشملت الشغورات 10 خطط وظيفية من مجموع 13 خطة محدثة بالتنظيم الهيكلي للبلدية أي بنسبة 77%.

وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، فإنّ البلدية مطالبة بالعمل أكثر على دعم استقلاليتها المالية[2] التي بلغ مؤشّرها 54,8% وبقيت دون المعيار المرجعي (>70%) المعتمد من قبل الصندوق في هذا الشأن. وكذلك بالنسبة إلى مؤشر القدرة على الادخار[3] الذي فاق بقليل المعيار (>20%) ببلوغه نسبة 28,6%.

وأفضت المهمة الرقابية إلى ملاحظات تتعلّق خاصّة بتحصيل الموارد وبتأدية النفقات وبإعداد الحساب المالي والتصرف في الممتلكات وهي مجالات تتطلّب مزيد الحرص من قبل البلديّة لتحسين تعبئة الموارد والتحكّم الأفضل في النفقات وإضفاء مزيد الشفافيّة على حساباتها.

[1] تعلّق الاستبيان أساسا بموارد البلديّة وبأملاكها.

[2] الاستقلالية المالية=(موارد العنوان1-المناب من المال المشترك)/موارد العنوان1.

[3] القدرة على الادخار= الادخار الخام/موارد العنوان1.

I- الموارد الماليّة

تقتضي الوضعية المالية للبلدية العمل على مزيد دعم الموارد من خلال استغلال الإمكانات المتاحة والتقليص من بقايا الاستخلاص بما يخوّل لها الاعتماد أكثر على الموارد الذاتية.

أ-هيكلة الموارد

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 4.161.486,146 د. وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود على التوالي 2.062.812,559 د و2.098.673,587 د.

وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" نسبة 74,5% من المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2015. وتمثّل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 885.045,582 د في سنة 2015 أي ما يمثّل 57,6% من المعاليم على العقارات والأنشطة و43% من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. واستأثرت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 149.623,275 د أي بنسبة 7,2% من المداخيل الجبائية الاعتيادية. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 329.222,026 د و209.800,147 د أي ما يمثّل تباعا 21% و14%من هذه المداخيل.

وبلغت تثقيلات سنة 2015 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 588.911,730 د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 372.220,188 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 216.691,542 د.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 2.080.959,446د في موفّى سنة 2014، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 2.669.871,176 د في سنة 2015. ولم يتمّ استخلاص منها سوى 539.022,173 د أي ما نسبته 20,2%. وبلغت نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 22,1% و17,8%.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2015 ما قيمته 2.098.673,587 د. وتتوزّع هذه الموارد بين "مداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة" و"المداخيل المالية الاعتيادية" المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية في حدود 1.882.089 د.

وبلغت مداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة في سنة 2015 ما قيمته 94.293,847 د. وهي تتأتى أساسا من كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري في حدود 73.687,886 د وبنسبة 78%. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 233.939,512 د، تمّ استخلاصها بنسبة 40,3%.

وبلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 1.375.899,227 د. وهي تتكوّن من الموارد الخاصّة للبلديّة والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 1.257.001,883 د و118.897,344 د. وتعتمد البلدية أساسا على مواردها الخاصة بنسبة 91,4%.

ب-تعبئة الموارد

تعلقت الملاحظات أساسا بتقدير الموارد وبتوظيف المعاليم واستغلال الإمكانات المتاحة وبإعداد جداول التحصيل وتثقيلها وباستخلاص المعاليم.

1-تقدير الموارد

لئن بلغت نسبة انجاز موارد العنوان الأول 101,5%، فإن ذلك لا يخفي أهمية بقايا الاستخلاص بعنوان بعض المعاليم والمداخيل وأساسا المعلوم على العقارات المبنية (1.164 أ.د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (967 أ.د).

ولم تتمكن البلدية من تحقيق سوى 41% من تقديرات موارد العنوان الثاني. ويعود ذلك أساسا لعدم تحقيق أي مورد عن طريق الاقتراض.

2-توظيف المعاليم واستغلال الإمكانات المتاحة

لم يتضمن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2015 سوى 9300 فصلا في حين انتهت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 إلى إحصاء 13.737 مسكنا بالمنطقة البلدية أي بفارق بلغ 4437 مسكنا ترتّب عنه نقص في المعاليم الموظفة قدّر بما لا يقل عن 243 أ.د[4].

وخلافا لأحكام مجلة الجباية المحلية لم تقم البلدية بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية بتفعيل الآليات المتاحة لها بالفصل 22 من المجلة من خلال طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية. كما لم تستغل الإمكانية المتاحة لها لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز للتعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الإحصائيات المتوفرة بجداول تحصيل المعاليم على العقارات لتحيينها. ولا تقوم مصالح البلدية بمتابعة إعلانات إشهار مطالب تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي قصد التثبت من إدراج العقارات موضوع التسجيل بجدول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة بعنوانها.

وعلى صعيد آخر اتسم استخلاص بعض المعاليم بالمحدودية. ويذكر في هذا الشأن المعلوم على النزل حيث لم تتجاوز الاستخلاصات بشأنه 9,860 أ.د أي بنسبة دون 10% من التقديرات البالغة 103 أ.د. ولا تتلاءم المداخيل المحققة بعنوان معلوم الاجازة الموظف على محلات بيع المشروبات (805 د) مع عدد المقاهي الموجودة بالمنطقة البلدية البالغ 21 مقهى. ويستوجب معلوم الإجازة حسب الفصل 61 من مجلة الجباية المحلية على مستغلي المحلات التي تبيع مشروبات التي تستهلك على عين المكان حسب التعريفة

[4] تم احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول التحصيل لسنة 2015 (54,870 د).

المحددة بالأمر عدد 434 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس 1997 والتي ضبطت في حدود 25 دينار للمحلات من الصنف الأول و150 دينار للصنف الثاني و300 دينار للصنف الثالث.

كما لم يتمّ تحقيق سوى مبلغ 8.298,625 د بعنوان معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام من طرف أصحاب المقاهي (21 مقهى)، أي دون الامكانات المتاحة والتي أسفرت عنها نتائج الإحصاء الميداني الذي قامت به البلدية سنة 2015 والمتمثلة في مبالغ بقيمة 44.255 د في 15 شارعا ونهجا من المنطقة البلدية.

أمّا فيما يخصّ معلوم وقوف العربات بالطريق العام فقد تمّ استخلاص 1.070,700 د من جملة 6.022,500 د. تتعلق بعدد 110 رخصة وقوف سيارات أجرة. ولا تزال مستحقات بقيمة 4.951,800 د غير مستخلصة.

ولئن بلغت نسبة تحقيق موارد معلوم الإشهار 183% من تقديرات الميزانيّة بمبلغ قدره 36.786,625 د فإنّها تبقى دون المطلوب، حيث أنّ نتائج العمل الميداني الذي قامت به البلدية سنة 2015 أسفرت عن امكانات متاحة في حدود 239,770 أ.د بالنسبة لعدد 15 شارعا ونهجا بالمنطقة البلدية.

ولم تستغل البلدية الإمكانات المتاحة في مجال رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية من خلال التعاقد مع أكبر عدد ممكن من أصحاب المصانع بالمنطقة البلدية على غرار 45 محلا بالحي الصناعي مدرجة بجدول مراقبة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لسنة 2014.

3-إعداد جداول التحصيل وتثقيلها

لم تتول البلدية إعداد جدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية سنة 2015 ولم تقم تبعا لذلك بإعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم والمبلغ المستخلص مما حال دون تحصيل الفارق المحتمل المنصوص عليه بالفصل 38 من مجلة الجباية المحلية. ولا تسعى البلدية إلى الحصول على الكشوفات الشهرية المفصلة للمبالغ المحالة من القباضات المالية إلى القباضة البلدية للقيام بالمتابعة وتعّول على تقدّم المطالبين بالمعلوم للحصول على شهادة خلاص لتطالبهم بالحدّ الأدنى.

ولم تقم البلدية خلال سنة 2015 بإعداد جداول التحصيل التكميلية للمعلوم على العقارات المبنية وذلك خلافا للفصل 1 فقرة II من مجلة الجباية المحلية. كما لم تقم بإعداد جدول تحصيل تكميلي للمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا للفصل 30 فقرة II من نفس المجلة الذي ينص على أنه "يستوجب بتاريخ غرة جانفي من كل سنة المعلوم على الأراضي غير المبنية الموجودة في ذلك التاريخ كما تستوجب على الأراضي التي تصبح خاضعة للمعلوم على الأراضي غير المبنية خلال السنة وذلك ابتداء من تاريخ دخولها ميدان تطبيق المعلوم".

وخلافا لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية الذين ينصّان على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، تم تسجيل تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على

العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية بلغ 57 يوما. وتدعى البلدية إلى العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة وأمانة المال الجهوية بنابل.

4-استخلاص المعاليم

اتسم استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بضعف نسبه التي بلغت على التوالي 22,1% و17,8%. وارتفعت بقايا الاستخلاص بهذا العنوان على التوالي إلى 1.163.748,602 د و967.100,401 د. ويعزى هذا الضعف أساسا إلى تركيز القابض على إجراء أعمال التتبع الرضائية والتفعيل الضعيف للإجراءات الجبرية. كما لوحظ ضعف عدد الإعلامات التي تم توزيعها بالنسبة إلى المعلوم على العقارات حيث لم تتعدّ 8,8% من الفصول المدرجة بجدول التحصيل ونسبة 16,4% للأراضي غير المبنيّة. وقد عيّن بالقباضة عدل خزينة واحد بتاريخ 2 ديسمبر 2013. وأكدت البلدية أن ضعف نسب الاستخلاص يعزى إلى "عدم استجابة مصالح وزارة المالية لمطالب تدعيم أعوان القباضة البلدية بأعوان وعدول خزينة. وسيتم تجديد المطالبة بتعزيز القباضة بالأعوان اللازمة حسب مقتضيات المنطقة البلدية الجديدة بعد توسعتها".

وارتفعت بقايا الاستخلاص بعنوان مختلف المعاليم بتاريخ 31 ديسمبر 2015 إلى 2.338 أ.د حسب ما هو مدوّن بالحساب المالي تتأتى خاصة من أهمية البقايا بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية (1.164 أ.د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (967 أ.د). ورغم ارتفاع بقايا الاستخلاص بعنوان مداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري البالغة 131.745,504 د إلى 31 ديسمبر 2015 اقتصرت البلدية على رفع دعاوى ضد 38 متلدّدا تخلّد بذمتهم مبلغ جملي لم يتجاوز 97.672,747 د.

وأدى عدم الحرص على إجراء تتبع استخلاص الديون العموميّة وفقا للآجال المنصوص عليها بالفصلين 36 و36 مكرر من مجلّة المحاسبة العموميّة إلى سقوط حقّ التتبع بشأن مبالغ ارتفع مجموعها إلى 79.404,996د[5] ترجع وجوبيتها الى السنوات من 1994 إلى 2008. وهو ما يمثّل نسبة 3,4% من بقايا الاستخلاص البالغة 2.338.086,828 د. ويذكر في هذا الإطار سقوط كامل بقايا استخلاص مساهمة المالكين الأجوار والبالغة 53.666,401 د والتي تخصّ 719 فصل ترجع وجوبيّة مبالغها إلى سنتي 1994 و2004.

II - النفقات

شملت الرقابة على النفقات تحليل هيكلتها والتصرف في نفقات العنوانين الأول والثاني إضافة إلى خلاص الديون.

أ-هيكلة النفقات

[5] تتعلق بمعاليم الأسواق المستلزمة وبمساهمة المالكين الأجوار وبمداخيل كراء العقارات المعدّة لنشاط تجاري ودون الأخذ بعين الاعتبار بقايا استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لعدم تقديم القائمات التفصيلية بشأن المعلوم الأول وعدم موثوقية القائمة بالنسبة للمعلوم الثاني.

بلغت نفقات العنوان الأول 2.972.550,516 د[6]سنة 2015. وتمثّل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح البالغة على التوالي 1.536.664,647 د و939.308,778 د نسبة 51,7% ونسبة 31,6% من مجموع نفقات العنوان الأول.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 696.390,901 د[7] تتوزع بين نفقات التنمية وتسديد أصل الدين ونفقات مسددة من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 338.232,813 د و330.534,270 د و27.623,818د ممثلة بذلك نسب تبلغ على التوالي 48,5% و47,5% و4%.

وارتفعت اعتمادات العنوان الثاني غير المستعملة في موفى سنة 2015 إلى 1.590.531,099د يرجع جزء هام منها إلى عدم انجاز بعض المشاريع وخاصة مشروع تهيئة وتوسعة المستودع البلدي بقيمة 250 أ.د والإنارة العموميّة بقيمة 150 أ.د بالإضافة إلى التخلي عن اقتناء وسائل نقل بقيمة 60 أ.د. وأفادت البلدية أنه لم يقع انجاز مشروع الانارة العمومية نظرا لعدم توفر الاعتمادات مقابل ما اسفرت عنه المبالغ المقدمة بطلب العروض. كما تمت اعادة طلب العروض بالنسبة لمشروع تهيئة المستودع لذا لم يقع انجازه سنة 2015.

وأدى عدم تأدية البلدية لمستحقات بعض المتعاملين معها من خواص ومؤسسات عمومية ترجع إلى سنوات سابقة إلى إثقال كاهل ميزانية سنة 2015 برصد اعتمادات لخلاص المتخلدات بمبلغ 9.423,6 د بالنسبة إلى القطاع العمومي و13.576د بالنسبة إلى القطاع الخاص. وتبيّن وجود متخلدات بذمة البلديّة راجعة إلى سنوات سابقة لسنة 2014 على غرار متخلدات تجاه الشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه بعنوان السنوات من 2010 إلى 2013 (4.876 د). وارتفعت ديون البلديّة في موفى سنة 2015 إلى ما قدره 89.527,087 د ترجع بعض المبالغ منها إلى سنتي 2013 و2014.

ب- نفقات العنوان الأول

يشوب التصرف في نفقات العنوان الأول اخلالات تعلقت خاصة بعقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر دون وجود إثبات للضرورة وكذلك عدم احترام آجال الصرف القانونيّة المحددة بعشرة أيام.

فقد تولت البلدية عقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر دون وجود إثبات للضرورة كما يشترط ذلك الفصل 90 من مجلة المحاسبة العموميّة على غرار طلب التزوّد المتعلّق باقتناء مواد حديدية للاعتناء بالبناءات الإدارية بمبلغ 1.722,284 د الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 2015 وطلب التزوّد المتعلّق باصلاح عجلات وسائل النقل بمبلغ 1.844,202 د الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2015.

ومن جهة أخرى لا يتم أحيانا احترام آجال الصرف القانونيّة المحددة بعشرة أيام المنصوص عليها بالمذكرة العامة عدد 48 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بتاريخ 17 ماي 1999 حول صرف النفقات العمومية إلى مستحقيها. وبلغ التأخير المسجّل في هذا الصدد أقصاه 123 يوما. ومن شأن ذلك المساس بمصداقية البلدية في علاقتها بالمتعاملين معها وفي قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم.

[6] دون اعتبار المصاريف المأذونة بعنوان الفوائض.

[7] دون اعتبار المصاريف المأذونة بعنوان الفوائض.

ولا تحترم مصالح البلديّة مقتضيات التعليمات العامة عدد 186-75 المؤرّخة في 02 أوت 1975 والتي تنصّ على وجوب تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر المعد للغرض مع تسجيل الرقم المسند للمواد المعنية على فاتورة الشراء حيث لا تقوم بإفراد كل فصل من المواد القابلة للجرد برقم خاص به.

ج-النفقات في إطار استشارات وصفقات

تم أحيانا التنقيص أو الترفيع في الكميات المطلوبة في اطار استشارات بعد تقديم العروض من قبل المشاركين على غرار الاستشارات المتعلّقة باقتناء مواد كهربائية وباقتناء جوائز مدرسيّة.

وتمّ بالنسبة إلى الصفقات المبرمة خلال سنة 2015 أو التي تواصل انجازها خلال هذه السنة عدم التقيد ببعض الإجراءات القانونية المنظمة لإبرام الصفقات وتأدية النفقات. فقد تمّ بالنسبة إلى صفقة اقتناء معدات نظافة "شاحنة كنس آلي" بقيمة 145.470 د اختيار العرض الأكثر ثمنا بمبلغ 145.470 د من ضمن العرضين المقدمين نظرا لعدم مطابقة العرض الأقل ثمنا بمبلغ 112.500 د للمواصفات الفنيّة غير أنّ تقرير فرز العروض لم يبيّن أسباب إقصاء العرض الأقل ثمنا، بل إن العرض مطابق للمواصفات كما تمّ ضبطها بكراس الشروط. وخلافا للفصل 269 من مجلّة المحاسبة العموميّة قامت البلديّة بعقد النفقات بعنوان هذه الصفقة دون الحصول على تأشيرة مراقبة المصاريف العمومية.

ولم يف صاحب الصفقة بالتزاماته التعاقديّة خاصّة فيما يتعلق بمدّة الإنجاز حيث بلغت مدّة التأخير 31 يوما.

III-الحساب المالي والتصرف في الأملاك

ينص الفصل 5 من القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 والمتعلّق بإصدار مجلة المحاسبة العمومية على أنه تطبق تدريجيا أحكام المجلة المتعلقة بتقديم قائمات مفصلة في الإيرادات التي لم يقع استخلاصها في موفى السنة من طرف المحاسبين إلاّ أنّه لم يتم إرفاق الحساب المالي لسنة 2015 بالقائمات التفصيلية لبقايا الاستخلاص للمعلوم على العقارات المبنية.

وخلافا للفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية لم يتول المحاسب العمومي مسك حسابية خاصّة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة ولم تقم البلدية بجرد عام لتلك المكاسب في موفى السنة المالية.

أما بالنسبة إلى الأملاك فإن التسجيل لم يشمل 10 عقارات من بين 15 عقارا تتصرف فيها البلدية[8]. وبالإضافة إلى ذلك تمتلك البلدية 8 أراضي بيضاء 4 أراضي من بينها غير مسجلة. وفي غياب هذه الحماية القانونية قد لا تكون هذه الأملاك في منأى عن محاولات الاستيلاء. علما أنّ بعضها يمثّل مصدر مداخيل هامة للبلدية على غرار المسلخ البلدي المسوغ سنة 2015 بقيمة 30 أ.د.

[8] على غرار الملعب البلدي لكرة السلة والمسلخ البلدي ومقري القباضة البلدية والمصلحة الفنية والسوق اليومية ونادي الأطفال وروضة الأطفال و3 مقابر.

ولم تتجاوز الاعتمادات المرصودة لتأمين البناءات 5 أ.د في ميزانية سنة 2015. وقد اقتصرت البلدية على تأمين أسطول نقلها والقصر البلدي دون غيرها من أملاكها العقارية على غرار المستودعين البلديين والمسلخ البلدي.

باستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود اخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2015 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

إجابة بلدية دار شعبان الفهري

الجزء الأول : الموارد

تقدير الموارد

تم وضع برنامج وخطة عمل لتلافي هذا الإشكال وإعداد قائمة لأهم المدينين مع عقد جلسات عمل شهرية مع القابض البلدي و تدارس الصعوبات التي تعيق عمليات الاستخلاص في الوقت الحاضر

يتم تحيين جداول التحصيل بناءا على عمليات الإحصاء العشري الجارية والأخذ بعين الاعتبار حدود المنطقة البلدية الجديدة بعد توسعتها.

كما نفيدكم أن مصالح البلدية قامت بالاتصال بمصالح الإدارة العقارية إلا أنها لم توفر للبلدية المعطيات المطلوبة مع الإشارة إلى انه سيتم مراسلة الإدارة المذكورة إلى جانب المستلزمين العمومين في المستقبل عن طريق سلطة الإشراف لمزيد تحفيزها على الاستجابة

توظيف المعاليم واستغلال الإمكانات المتاحة

المعلوم	الملاحظات
المعلوم على النزل	يوجد نزل واحد بالمنطقة البلدية لدار شعبان الفهري مغلق لفترات خلال السنة و لا يعمل بانتظام نظرا لصعوبة الوضع السياحي
معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	سيتم التنسيق مع مكتب مراقبة الاداءات و التثبت من التصاريح المودعة لديهم من قبل مستغلي المحلات .
معلوم الأشغال الوقتي للطريق العام	يقع إعداد قرار الأشغال الوقتي للطريق العام من طرف البلدية و ضبط المعلوم و إعلام المواطن إلا أن الشرطة البلدية لا تقوم بالمراقبة و التتبع بالشكل المطلوب و الناجع
معلوم وقوف العربات بالطريق العام	غياب دور الشرطة البلدية في المراقبة.
معلوم الإشهار	تلدد المدينين عن دفع المعلوم لان البلدية اعتمدت الحد الأقصى 200.000 على جميع أنواع الإشهار لتتم مراجعة هذا القرار خلال دورة المجلس البلدي بتاريخ2016/05/28 نظرا للتشكيات الواردة علينا بخصوص شطط المعاليم
معاليم مقابل رفع الفضلات المتاتية من نشاط المحلات التجارية او الصناعية او المهنية	بناء على مداولة المجلس البلدي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2016/07/29 تم تحيين معلوم رفع الفضلات وبداية اعتماد الاتفاقيات لتعميمها على مختلف المؤسسات بصفة تدريجية
مساهمة المالكين الاجوار في نفقات الأشغال الأولية و الإصلاحات الكبرى المتعلقة بالطرقات و الأرصفة و قنوات تصريف المواد السائلة	على ضوء المقاربة التشاركية في انجاز مشاريع القرب المتمثلة في تعبيد الطرقات فانه أصبح من غير الممكن استصدار أمر قبل الشروع في التنفيذ الشئ الذي يتعارض مع الفصل 52 من مجلة الجباية المحلية خاصة و إن تحديد الانهج موضوع التدخل يقوم به المواطنين كما انه سيتم تلافي ذلك مستقبلا نظرا لطول الإجراءات و تعقيدها

اعداد جداول التحصيل و الجداول التكميلية

بالتنسيق مع القباضة المالية سيتم مطالبتها كتابيا بمدنا بالقائمات الشهرية للاستخلاصات حتى يتسنى لنا ادراجها في المنظومة لاعداد جدول الفارق

تثقيل جداول التحصيل

سيقع العمل على تقليص الآجال بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة في عملية التثقيل (القباضــة البلدية و أمانة المال الجهوية) طبقا لمقتضيات الفصلين الأول و 30 من مجلة الجباية المحلية

استخلاص المعاليم

يعزى هذا الضعف إلى عدم استجابة مصالح وزارة المالية لمطالب تدعيم أعوان القباضة البلدية بأعوان و عدول خزينة و ستتم تجديد المطالبة بتعزيز القباضة بالأعوان اللازمة حسب مقتضيات المنطقة البلدية الجديدة بعد توسعتها

الجزء الثاني : النفقات

1- تحليل هيكلة النفقات

لم يقع انجاز بعض المشاريع خاصة مشروع الانارة العمومية نظرا لعدم توفر الاعتمادات مقابل ما اسفرت عنه المبالغ المقدمة بطلب العروض.

كما انه تم اعادة طلب العروض بالنسبة لمشروع تهيئة المستودع لذا لم يقع انجاز المشروع في سنة 2015.

2- خلاص الديون

ارتفعت ديون البلدية خلال سنة 2015 نظرا لوجود متخلدات تجاه الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه لسنوات فارطة و نظرا لعدم موافاتنا بالفاتورات الخاصة بالاستهلاك من طرف المصالح المعنية للشركة بصفة حينية و غالبا ما ترد علينا بصفة متاخرة جدا و سيتم في المستقبل مراسلتها في الإبان حين انتهاء فترة فوترة الاستهلاك.

تعمل البلدية على خلاص الديون بصفة آلية وحينية إلا أنه في بعض الأحيان تتأخر المؤسسات المعنية في مد مصالح البلدية بالفاتورات اللازمة، أما بالنسبة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات فإن الفاتورات المقدمة غير مصاحبة لوصولات الوزن للتثبت من صحة الفاتورة

3- نفقات العنوان الأول

- بالنسبة للنفقات التي وقع عقدها بعد تاريخ 15 ديسمبر دون وجود إثبات للضرورة فإن هذه الحاجيات تمت على أساس تسوية وضعية بالنسبة للحاجيات اليومية والأكيدة والتي يتم تحديدها حسب دفتر الأذون الوقتية للتزود بالأشغال، كما أن هناك بعض النفقات التي فرضتها علينا إعداد فعاليات المقاربة التشاركية باعتبارها تجربة جديدة انطلقت في موفى شهر ديسمبر 2015.
- بالنسبة لأجال الصرف القانونية المحددة بعشرة أيام فإن التأخير المسجل في هذا الصدد راجع بالأساس إلى عدم تمكن الإدارة من جميع الحاجيات موضوع طلب التزود بصفة كلية، وفي غالب الأحيان الجرد يستغرق بعض الوقت مما ينجر عنه التأخير في صرف المستحقات.
- عملت البلدية على احترام مقتضيات التعليمات العامة عدد 186-75 المؤرخة في 02 أوت 1975 بالنسبة لأغلب الفاتورات حيث يتم تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر المعد للغرض مع تسجيل الرقم المسند للمواد المعنية على فاتورة الشراء، ولم نتفطن إلى ضرورة إفراد كل فصل من المواد القابلة بالجرد برقم خاص

4- نفقات في إطار الاستشارات

عدد الاستشارة	موضوع الاستشارة	الملاحظات	الاجوبة
2015/63	اقتناء مواد كهربائية	قامت البلدية بتغيير الكميات المطلوبة (خاصة بالنقصان) بعد تقديم العروض من قبل المشاركين وهو ما يمس بمبدأ المنافسة ولم يتم التنصيص على أسباب ذلك في تقرير فرز العروض	**قامت البلدية بتغيير الكميات بالنقص نظرا لعدم توفر الاعتمادات اللازمة و ارتفاع الأسعار بمدة وجيزة للمواد**
2015/42	اقتناء جوائز مدرسية	قامت البلدية في الترفيع في الكميات المطلوبة بعد تقديم العروض من قبل المشاركين ولم يتم التنصيص على أسباب ذلك في تقرير فرز العروض، وهو ما يبين عدم الدقة في تحديد الحاجيات	**قامت البلدية بتخصيص مبلغ معين لكل مؤسسة تعليمية وبناءا عليه قامت بالتغيير في الكميات في حدود الاعتمادات المرصودة لكل مؤسسة**
2015/11	اقتناء مواد كهربائية	قامت البلدية في الترفيع في الكميات المطلوبة بعد تقديم العروض من قبل المشاركين ولم يتم التنصيص على أسباب ذلك في تقرير فرز العروض، وهو ما يبين عدم الدقة في تحديد الحاجيات	**قامت البلدية بتغيير الكميات بالنقص نظرا لعدم توفر الاعتمادات اللازمة**

5- بالنسبة للنفقات في إطار الصفقات

بالنسبة لصفقة اقتناء معدات نظافة "شاحنة كنس آلي" نحيطكم علما أنه قد وقع سحب ملف طلب العروض من طرف 3 مزودين، في حين لم يشارك إلا مزودين اثنين هما:

. المتوسطية للتجهيز بمبلغ قدره 112.500,000 د

. شركة شركة HYPRO بمبلغ قدره 145.470,000 د

وقد وقع إقصاء عرض شركة المتوسطية في الفرز الفني نظرا لعدم استجابة الشركة للمواصفات الفنية المطلوبة بالنسبة للفصل (Largeur de Nettoyage (avec 3 balai) Minimum) إذ أن العرض يحتوي على (Largeur de Nettoyage (avec 2 balai) Minimum)

كما تبينه تقرير تحليل وفرز العروض و مطويات Prospectus المصاحبة للعرض.

الجزء الثالث : الحساب المالي والتصرف في الاملاك

1-الحساب المالي و التصرف

سيتم التثبت مع مصالح القباضة البلدية و أمانة المال الجهوي بخصوص تأشير إمضاء الحساب المالي طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.

2-التصرف في الأملاك

تم خلال سنة 2016 تعيين لجنة للقيام بجرد ممتلكات البلدية المنقولة مع الإشارة أن للبلدية دفتر مسجل به ممتلكات البلدية العقارية و الذي سيتم تحيينه بصفة دورية مستقبلا.

بالنسبة لتامين أملاك الدولة سيتم تامين المستودع البلدي و المسلخ البلدي بعد الانتهاء من انجاز أشغال إعادة التهيئة و البناء للعقارين علما و أن الدراسات انطلقت في سنة 2015 والأشغال سنة 2016.